

لعنة الرأسمالية الغربية وعولمتها القاتلة

الزراعة التصديرية كنموذج خبيث سام مدمر!

كمثال الحالة المغربية!

تعاملت الجاهلية الغربية مع البشرية بوحشية وهمجية منقطعة النظير، ترجمتها منظومتها الرأسمالية وفلسفتها في إدارة هذا التوحش عبر اقتصاد سوقها ومنافستها الحرة على الطريقة الداروينية في البقاء لوحوش الرأسمالية الأقوياء أصحاب البنوك والشركات الرأسمالية الكبرى، فهؤلاء هم المرشحون والمؤهلون للبقاء وباقي الركام البشري هو في حكم التصنيف الرأسمالي ما بين عبيد أو ضحايا للرأسمالية. فقد حولت الجاهلية الغربية عبر همجية رأسماليتها العالم إلى غابة يفترس فيها الوحش الرأسمالي الغربي تسعة أعشار البشرية في تطاحن وتغول عز نظيره في تاريخ البشر، في استجابة تامة لرؤيته الفلسفية العدمية، كتب أحد منظري هذا الخراب الرأسمالي الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز عن مضامين ونتائج اقتصاد السوق هي "حرب الكل ضد الكل".

وتفاقت واستفحلت شرور هذه الجاهلية الغربية وهمجيتها الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فازداد الوحش الرأسمالي الغربي توحشا وتغولا، كتب جيمس مورغان سنة ١٩٩٣ بجريدة فايننشال تايمز ما يلي: "إن انهيار المعسكر السوفيتي قد ترك المجال شاغرا أمام صندوق النقد الدولي ومجموعة السبع الكبار (ج-٧) للتحكم في العالم وخلق مرحلة إمبريالية (استعمارية) جديدة". وبالفعل انهمر على العالم سيل من النظريات لأساتذة الخراب الرأسمالي ومنظري فوضاه المدمرة عبر حشد إعلامي هائل (نهاية التاريخ - النظام العالمي الجديد - الليبرالية الجديدة - القرن الأمريكي - القطبية الأحادية...)، هدفها أن ينطبع في الأذهان أن الخلاص والسبيل الوحيد للهروب من الاستبداد الشيوعي هو بالعودة إلى الغابة الرأسمالية وسوقها المتوحشة المتحررة من القيم فهي قدر البشرية وقضاؤها.

ثم عَيَّرَ الوحش الرأسمالي جلده وابتكر أسلوبا جديدا في إدارة استعمار وتوحشه (الاستعمار طريقة ثابتة في المنظومة الرأسمالية أما أساليبه ووسائله فهي المتحولة المتبدلة) عبر فلسفة وسياسة العولمة، فقد طفت العولمة إلى السطح كمصطلح وبرزت كفكرة فلسفية وسياسية مع إعلان الغرب وتحديدا أمريكا عن نظام عالمي جديد بُعِيدَ سقوط الاتحاد السوفيتي وكانت العولمة إحدى أسسه وركائزه، وتم نحت المصطلح مع تعمد ترك المحتوى فضفاضا ومائعا لخدمة الرأسمالية الغربية في تحميله وشحنه بكل أغراضها وأهدافها وغاياتها الاستعمارية.

تجاوزاً للمفهوم الضبابي الفضفاض المخادع الذي عَمَّتْ به الرأسمالية عن حقيقة عولمتها، ففي المفهوم أولا وتحريرا لحقيقة المصطلح فالعولمة حقيقة وواقعا هي أسلوب الغرب المبتكر في تعميم النموذج الفلسفي والثقافي والحضاري والسياسي الرأسمالي الغربي، وفرضه كنمط وطريقة حياة على العالم كله، فهي فرض لفلسفات الغرب وثقافته وحضارته وأنظمتها أي كل حملته العلمانية الرأسمالية على العالم عبر سياسات وآليات العولمة، فهي محاولة لدمج البشرية كلها في الحياة الرأسمالية الغربية.

فالعولمة هي تحويل للرؤية الغربية الخاصة وليدة ظروفها وبيئتها وإنسانها الغربي، هذه الرؤية التي تتناول قضايا الإنسان الغربي الحكومة بخصوصيته الثقافية وبيئته الغربية الأوروبية تحديدا، إلى رؤية عامة عالمية تتجاوز حدود وقيد ثقافتها وبيئتها وتفرض على البشرية كروية عالمية شاملة. وهي الجريمة والجنائية الكبرى للجاهلية الغربية في فرض همجيتها على البشرية،

ترجمتها عولمتها الاقتصادية عبر تحرير التجارة العالمية من كل القيود والحواجز القانونية والسياسية، حتى تطل أنياب ومخالب الوحش الرأسمالي وأذرع بنوكه وشركاته كل العالم، فتصبح معها الدول والحكومات مجرد سماسرة وإدارات لخدمة مصالح البنوك والشركات الرأسمالية الغربية.

وكان من مخرجات العولمة اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية التي أبرمت سنة ١٩٩٥ لإلغاء كل القيود ورفع كل الحواجز لتمكين الرأسمالية الغربية من السيطرة والهيمنة على العالم، فالعولمة ترجع في التحليل الأخير إلى إزاحة كل العقبات من أمام البنوك والشركات الرأسمالية الغربية، وهذه العملية تدار عبر المؤسسات الرأسمالية الغربية كصندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وحكومات الدول الغربية، والغاية هي نزع ملكية الشعوب لثرواتها باسم القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وبمباركة الحكام والحكومات المتواطئة والعميلة وطبقة الانتهازيين المحليين في دول الهامش. وطبقة الحكومات المتواطئة والعميلة والانتهازيين المحليين هم بمثابة صغار اللصوص المحليين في خدمة كبار اللصوص الرأسماليين الغربيين. فالعولمة هي فرض السياسات الرأسمالية الاستعمارية كقانون دولي ونظام عالمي، لا أساس قيمي أو أخلاقي لها بل هي حيلة وخدعة الرأسمالية الغربية وأداتها في إضفاء الشرعية الأخلاقية على الاستعمار الغربي غير الشرعي، فالعولمة مجرد وعاء قانوني لمحتوى غير شرعي للسيطرة والهيمنة الاستعمارية الغربية.

ولقد شكلت منظمة التجارة العالمية الأداة المثلى للعولمة الاستعمارية، وصفتها صحيفة نيويورك تايمز "ترويد واشنطن بأداة جديدة في مجال السياسة الخارجية لتصدير القيم الخاصة بالسوق الحرة"، فقد وفرت العولمة عبر منظمة التجارة العالمية للبنوك والشركات الرأسمالية الغربية عوامل جديدة للسيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية، عبر تدويل الإنتاج وكسر الحدود الدولية وتجاوز السيادة السياسية وصناعة الرأي العام المساند والطبقة الانتهازية المحلية المتواطئة (لصوص الداخل الصغار)، عطفًا على اعتماد هذه البنوك والشركات الرأسمالية على شبكاتها المالية والتجارية والتقنية والملاحية وشبكة الإنترنت الداعمة لتدويل نشاطاتها، وهكذا تم التحول من منطق الدولة وسيادتها إلى منطق السوق الحرة وبنوكها وشركاتها الرأسمالية الغربية العابرة للقارات واستثماراتها وحركة أموالها ومضاربات بورصاتها وقيمة أسهمها.

وهكذا تمت إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم فصارت حكومته المركزية الفعلية هي البنوك والشركات الغربية الرأسمالية، هذه البنوك والشركات الرأسمالية العابرة للقارات تعود ملكيتها إلى رأسماليي الدول الغربية تحديداً (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، كندا، سويسرا، السويد، اليابان. لكن ملكية أكثرها تعود لأمريكا) وبدأت مؤخرًا تطفو إلى السطح شركات صينية رأسمالية. ولقد تنامي وتساعد نفوذ هذه البنوك والشركات في الساحة الدولية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولعبت دوراً حاسماً مباشراً وغير مباشر في صناعة السياسات الاقتصادية لدول الهامش (الدول النامية) في مختلف المجالات ولا سيما المجال الزراعي الذي يشكل القطاع الاقتصادي الأهم في عموم دول الهامش (غالبية السكان في الدول المسماة نامية تعيش على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، حيث إن نسبة سكان البوادي تشكل ما بين ٦٠% و ٨٠% من مجموع السكان، وجلهم من صغار المزارعين الفقراء). ولقد شكلت منظمة التجارة العالمية أفعل أداة للرأسمالية الغربية في كسر القيود السياسية والتشريعية لدول الهامش، لتمكينها من السيطرة والهيمنة على زراعة هذه الدول.

فقد شهد العالم خلال الثلاثة عقود الأخيرة تغيرات تكاد تكون جذرية في تعامل الرأسمالية الغربية مع العالم، ولقد كانت انعكاساتها على دول الهامش (الدول النامية) وتحديداً في القطاع الزراعي مدمرة، فلقد تم تحويل دول الهامش لسوق وظيفية للإنتاج الزراعي للشركات الرأسمالية الغربية، وتم تسخير واستغلال الأراضي الفلاحية والموارد الطبيعية ومخزون المياه والطاقت

البشرية لدول الهامش لخدمة الإنتاج الزراعي الرأسمالي الغربي وشركات احتكاره، باسم تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والتي طرحت كمشاريع سياسية واقتصادية لتحويل زراعة دول الهامش إلى زراعات تصديرية (تسويقية) وفرضت هذه السياسات عبر اتفاقيات وقوانين رأسمالية دولية.

وقمت إعادة تشكيل اقتصادات دول الهامش بحسب أغراض وأهداف الشركات الرأسمالية الغربية، وبحسب نمط موحد يسهل الدمج والاندماج في السوق الرأسمالية المعولمة، وتعددت الآليات والوسائل لتحقيق الهدف الرأسمالي المعولم وكان من أبرزها: برامج ومشاريع صندوق النقد والبنك الدوليين، وكان مدخلهما الأساسي هو معالجة المديونية والتصحيح الاقتصادي لمسألتي الدين والعجز المالي لدول الهامش. - اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأبرزها تحرير التجارة الخارجية من القيود السياسية والتشريعية لدول الهامش (تحويل دول الهامش لأسواق وظيفية لإنتاج وتصدير واستيراد وتصريف الإنتاج الزراعي الرأسمالي الغربي). - قوانين منظمة الأمم المتحدة وفروعها كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). - فرض نظام موحد لمعايير الجودة الشاملة (الهدف تركيز الاحتكار الرأسمالي). - فرض نظام موحد للنظم المصرفية (الاحتكار المالي). - نفوذ الحكومات الغربية السياسي على حكومات دول الهامش.

ولقد تعدت أهداف الرأسمالية الغربية في نسختها المعدلة (الليبرالية الجديدة)، وهي كما يعرفها تشومسكي النموذج السياسي والاقتصادي الذي يعرف به عصرنا، وهي تتعلق بالسياسات والعمليات التي تتيح لحفنة من الشركات الرأسمالية الخاصة السيطرة على أكبر حيز ممكن من حياة المجتمع لتحقيق أقصى ربح؛ السياسات الاقتصادية، إلى إعادة صياغة كل أنظمة المجتمع في دول الهامش، ووظيفة الدولة ونظم الاقتصاد والإدارة والتعليم وقضايا الثقافة والنظام الاجتماعي في دول الهامش، لتمكين الشركات الرأسمالية الغربية من السيطرة ليس على الاقتصاد فقط بل على المجتمعات بإعادة تشكيلها لإزالة كل العقبات والعوائق التي تحول دون سيطرة الرأسمالية الغربية على العالم.

جاءت هذه السياسات المفروضة من الرأسمالية الغربية على القطاع الزراعي تم تحميل مجتمعات دول الهامش أعباء وتبعات التحول نحو الزراعة التصديرية، أصبحت معها دول الهامش ضيعات وظيفية للإنتاج الزراعي الرأسمالي الغربي على حساب زراعة أهل البلد. وزاد من شدة الكارثة تواطؤ الطبقة الحاكمة المحلية التي صارت معها الدولة في حكم الإدارة المحلية للشركات الرأسمالية الغربية، فسخرت موارد وطاقت البلد لخدمة الرأسمالية الغربية ترجمتها إجراءاتها السامة المدمرة ومن أبرزها: - دعم التصدير عبر حوافر مالية وإعفاءات ضريبية (تقتطع الأموال من ميزانية البلد لخدمة الرأسماليين الغربيين وربط المزارعين المحليين بالسوق الرأسمالية). - رفع الدعم عن السلع والخدمات (حتى تصبح الأسعار خاضعة للسوق الرأسمالية وأرباح شركاتها). - الخصخصة عبر تسليم مرافق البلاد الحيوية للقطاع الخاص (والخاص هنا هو الشركات الرأسمالية الغربية تحديدا). - نزع ملكية الأراضي من صغار المزارعين وتسليمها للطبقة المرتبطة بشبكات التصدير للسوق الرأسمالية، فمن أهم العوامل لدمج الزراعة المحلية في الإنتاج الزراعي الرأسمالي، خلق مزارع كبرى ذات مساحات شاسعة من الأرض لتسهيل السيطرة على القطاع الزراعي المحلي من خلال السيطرة على القلة من ملاك هذه الأراضي وربطهم بالسوق الرأسمالية الغربية عبر ربطهم بشبكات التصدير، وفصلهم وعزلهم عن الحاجات الحقيقية لمجتمعاتهم وأساسيات معيشة أهلهم. - تحويل الإنتاج الزراعي لتغطية حاجة السوق الرأسمالية الغربية على حساب حاجات المجتمعات المحلية وأساسيات معيشة أهلها. - الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية والاستنزاف الحاد للمياه والتربة، فالمنتج الزراعي الرأسمالي الغربي الذي حولته الرأسمالية الغربية لبلدان الهامش هو

المنتج الأكثر استهلاكاً للمياه واستنزافاً للتربة عبر استعمال البذور والنوعيات المعدلة وراثياً التي تتطلب كميات هائلة من المياه ومعدلات كبيرة من الأسمدة والكيماويات والمبيدات في الإنتاج الزراعي الرأسمالي المعد للتصدير بشقيه النباتي والحيواني.

لقد كان لهذه الشركات الرأسمالية الغربية تأثير مدمر على الزراعة في بلدان الهامش عبر سموم سياسة الزراعة التصديرية (التسويقية)، في التحكم والسيطرة والاستغلال المتوحش لثروات هذه البلدان الطبيعية ومياهها وطاقتها البشرية، والإضرار المدمر ببيئتها جراء الإفراط في استعمال البذور والأجناس المعدلة وراثياً والأسمدة والمبيدات والكيماويات، عطفاً على النفوذ الاستعماري للحكومات الغربية في فرض السياسات السامة والاتفاقيات المحجفة خدمة لأغراض وأهداف الشركات الرأسمالية الغربية. فقد تضرر بشكل خطير الإنتاج الزراعي المحلي بنوعيه النباتي والحيواني (محاصيل الحبوب والخضروات والفواكه ومنتجات اللحوم ومشتقاتها)، عطفاً على ذلك التأثير السام على النمط الغذائي للمجتمعات المستهدفة عبر سياسة التنميط الغذائي (نمط موحد على مستوى المأكول والمشرب والملبس) دعماً للاحتكارات الرأسمالية الغربية وتسويقاً لمنتجاتها. وهكذا تأكل الإنتاج الزراعي المحلي وتزايد الاعتماد على الاستيراد من السوق الرأسمالية الغربية، والأرقام كاشفة وفاضحة لحجم الدمار والخراب الذي حل بزراعة دول الهامش، ففي الستينات من القرن الماضي كان مجموع الواردات لدول الهامش من المنتجات الزراعية لا يتعدى ٥% ثم ارتفع في التسعينات إلى ٣٠% ثم تجاوز عتبة ٥٠% بكثير خلال القرن الحالي، وتسيطر الحبوب (الغذاء الأساسي) على فاتورة الواردات الغذائية بمعدل يفوق ٥٢%. ولقد بلغت قيمة سوق القمح العالمي ٧٣,٣ مليار دولار سنة ٢٠٢٢ وفق منصة "أو إي سي ورلد" التابعة للفاو، وتسيطر على سوق صادراته الشركات الرأسمالية الغربية بحجم مبيعات وصل إلى ٦٦,٦ مليار دولار. وتعتبر البلاد العربية من أكبر مستوردي القمح علماً أن مساحة أراضيها الزراعية تبلغ ٢٢٠ مليون هكتار، يستغل ثلثها فقط واستغلالاً سيئاً عطفاً على توجيه معظمه للزراعة التصديرية في تواطؤ عميل للأنظمة القائمة مع الرأسمالية الغربية، وقد تم تحويل البلاد العربية لأكثر مستورد للغذاء في العالم لفاتورة استيرادها للأغذية بلغت نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

ثم تفاقمت معضلة دول الهامش عبر سياسة العولمة وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية، بعد أن تحولت هذه الدول لمستهلك ومستورد لغذائها من السوق الرأسمالية الغربية، فتفانم عجزها التجاري وعجز ميزانيتها المالية ما قاد إلى زيادات فلكية في مديونياتها، ثم استفحلت الكارثة مع سياسة تحرير الأسعار للمنتجات الزراعية أي تركها فريسة لجشع أرباح الرأسمالية الغربية وتغول شركاتها فارتفعت الأسعار بشكل جنوني وعم الغلاء الفاحش وطم.

وساعدت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة في تكريس وتركيز هذا الاستعمار الزراعي الرأسمالي، ولعبت الفاو دور السمسار للشركات الرأسمالية الغربية، حتى إن مجموعة العمل الاستشارية داخل منظمة الفاو لتطوير ومكننة الزراعة كانت تضم ممثلي أقوى الشركات الرأسمالية الغربية (شركة كاتربيلر الأمريكية من أكبر الاحتكارات الرأسمالية على مستوى العالم، شركة ماسي فيرجسون بريطانية/كندية لصناعة الجرارات، شركة جون ديري الأمريكية للجرارات، شركة فيات الإيطالية، شركة ميتسوبي اليابانية، شركتي بريتش بتروليم وشل البريطانييتين)، وهكذا أصبحت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وكيلاً تجارياً لدى الشركات الرأسمالية الغربية لتسويق سياساتها الاستعمارية ومنتوجاتها تحت غطاء الشعار الزائف الكاذب للمنظمة "الأمن الغذائي" وهو في الحقيقة تأمين مصالح الرأسمالية الغربية، وتحت شعار الأمن الغذائي الزائف تم سن قوانين وأنظمة وفرضها على دول الهامش كقانون دولي ملزم، وشرعت أبواب هذه الدول للاستغلال الرأسمالي باسم الاستثمار الأجنبي وتطوير الزراعة والاستفادة من التقنية، وتم رفع الحواجز السياسية والتشريعية من أمام الاحتكارات الرأسمالية الغربية،

واتخاذ إجراءات خبيثة سامة خدمة للسوق الرأسمالية الغربية من أهمها: - الإعفاءات الضريبية والجمركية - تسهيل وتيسير المساطر والإجراءات الإدارية (سياسة الشباك الواحد بمعنى أن كل المعاملات الإدارية المختلفة تتم عبر مكتب واحد قريب من الشركات الرأسمالية الغربية العاملة ببلدان الهامش) - توفير اليد العاملة الرخيصة - ظروف عمل خارج الأطر القانونية لسوق الشغل المحلية، تكييف لأيام وساعات العمل وكذلك الأجور بحسب أهداف الشركات الرأسمالية الغربية (العمل ليلا ونهارا وأيام الأعياد والعطل مع معدل ساعات عمل يتجاوز المقنن بكثير) - تحرير الشركات الرأسمالية الغربية من القيود على أرباحها المنقولة إلى بلد المنشأ - رفع القيود على استيراد الشركات الرأسمالية الغربية للوالمها وحاجياتها مع إعفاءات ضريبية وجمركية - اتفاقيات ثنائية بين الشركات الرأسمالية الغربية وبلد الهامش المضيف خارج الأطر القانونية المحلية - إنشاء محاكم وقوانين خاصة لفض المنازعات تكون الأولوية للشركات الرأسمالية في اختيار مكان التقاضي سواء المنشأ أو دولة الهامش المضيفة - توجيه برامج ومناهج التعليم لخدمة أهداف الرأسمالية الغربية - تغيير النظم الاجتماعية لإدماج النساء في سوق الشغل الرأسمالية لتوفير العمالة الطيعة الرخيصة - توجيه وتخصيص الموارد الطبيعية والتجهيزات (الأراضي، السدود، الآبار، المياه، الطاقة، شق الطرقات، النقل وتجهيزاته) لخدمة الرأسمالية الغربية على حساب أهل البلد.

وهكذا وبدعم من الأنظمة المتواطئة والعميلة في الغالب لدول الهامش (للصوص الصغار المحليين) ومن خلال قوانين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وشروط وبرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقوانين الملكية الفكرية (الاحتكار الرأسمالي)، والنفوذ الاستعماري للحكومات الغربية، تم تسليم زراعة العالم للشركات الرأسمالية الغربية التي شكلت فيما بينها تحالفات وشراكات انتهت إلى اندماجات خبيثة سامة واحتكارات قاتلة، أصبحت بموجبها مسيطرة ومهيمنة على زراعة العالم وغذاء شعوبه.

ولقد شكل عام ٢٠١٧ تاريخا مفصليا للاندماجات الضخمة للشركات الرأسمالية الغربية وتأسيسا للاحتكارات الكبرى السامة وسيطرتها وهيمنتها على الإنتاج الزراعي العالمي (بذور، أسمدة، مبيدات، كيماويات، تعديل جيني، بذور وأجناس معدلة، آليات ومعدات ومحركات زراعية، مياه وسقي، طريقة الإنتاج، الطاقة، نقل، توزيع، أسعار). وكان من أبحاث هذه الاندماجات الرأسمالية السامة ثلاثة اندماجات ضخمة منحت أصحابها الرأسماليين سيطرة وهيمنة على الإنتاج الزراعي العالمي، اندماج شركتي "باير ومونسانتو" وشكل هذا الاندماج أكبر احتكار رأسمالي سام إذ بات يتحكم فعليا في قرابة ٦٠% من إمدادات البذور المملوكة عالميا، و٧٠% من المواد الكيماوية والمبيدات ومعظم صفات البذور المعدلة وراثيا على مستوى العالم (تنبيه: من الأهداف الخفية للتعديل الوراثي هو الملكية للبذرة المعدلة والجنس الحيواني المعدل واحتكاره كملكية فكرية للشركة الرأسمالية)، فضلا على الكثير من البيانات حول ما يزرعه الزارعون والإنتاجية التي يحصلون عليها، الأمر الذي مكن الاحتكار العالمي الجديد "باير-مونسانتو" من التأثير في كيفية زراعة معظم الأغذية في العالم ومكنه من التحكم في الإنتاج وطريقته وأسعاره وأسواقه. ثم هناك شركتنا داو ودي بونت الأمريكيتين اللتان شكلتا احتكارا آخر خبيثا ساما في مجال البذور المعدلة وراثيا والكيماويات وتقنية المياه. ثم صنعت الرأسمالية الصينية كذلك احتكارها الخبيث السام الخاص بها عبر استحواذ شركة "كيم تشاينا" الصينية للمبيدات والبذور على شركة "سينجتا" السويسرية وهذه الأخيرة من أكبر المجموعات الرأسمالية العالمية ولها أذرع في أكثر من ٩٠ دولة عبر العالم، وهكذا تشكل احتكار زراعي رأسمالي خبيث سام جديد "كيم تشاينا-سينجتا". ثم توسعت هذه الاحتكارات عبر اندماجات جديدة وضم فروع رأسمالية جديدة للاحتكارات القائمة لتكتمل كل عناصر الاحتكار الرأسمالي للإنتاج الزراعي العالمي.

وهذه الاحتكارات الرأسمالية السامة الخبيثة كل همها هو نماء أرباحها عبر السيطرة والهيمنة على زراعة العالم عبر الهيمنة على المصادر والموارد الأولية لصناعتها وإنتاجها الزراعي وفتح العالم كله كسوق لمنتجاتها. وهي غير معنية البتة بمدى أهمية وجدوى المشاريع التي تنفذها والسياسات التي تنهجها في دول الهامش الوظيفية والمضيفة لإنتاجها الزراعي الرأسمالي، ولا الآثار الكارثية المدمرة على القطاع الزراعي المحلي، ولا الانعكاسات الهدامة على مستوى المجتمعات في بلدان الهامش. بل على العكس من ذلك فننفذها السام وانعكاساته المدمرة هي أهم أدواتها للسيطرة والتحكم والاستغلال، فدول الهامش الفاشلة المفلسة ومجتمعاتها المنهكة هي فرصة وساحة الرأسمالية الغربية لفرض توحشها وتغولها.

وهكذا تم تحويل دول الهامش إلى دول مضيقة ووظيفية للإنتاج الزراعي للاحتكارات الرأسمالية الضخمة عبر استغلال واستنزاف أراضيها ومواردها الطبيعية ومياهها وتحويل مزارعيها إلى مزارعي سخرة ومستخدمين عند الاحتكارات الرأسمالية الغربية. الأمر الذي أفرز فقرا وإفقارا وجوعا ومجاعة غير مسبوقين، ولم يكن سبب هذا الفقر والمجاعة نقص الإنتاج الزراعي أو الجفاف المتهم ظلما للتعمية على الجريمة والجنابة الرأسمالية، ولكن السبب الحقيقي هو الاحتكار الرأسمالي للإنتاج الزراعي ولعنة المنظومة الرأسمالية في عولمة هذا التوحش والتغول وفرضه كنظام وقانون دولي على العالم. ففي تقرير للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣ عانى نحو ٢,٣ مليار شخص، قرابة ثلث سكان العالم، من عدم توفر الغذاء، وأن هذا العدد عرف ارتفاعا حادا منذ سنة ٢٠٢٠، وأظهر التقرير أن حالة الجوع والمجاعة تتفاقم، وأظهر أن نسبة الجوع في أفريقيا واصلت ارتفاعها بمعدل ٢٠,٤%. وجراء هذا الدمار والخراب الذي أحدثته الرأسمالية الغربية واحتكاراتها الخبيثة السامة للإنتاج الزراعي فإن ٨٠% من فقراء العالم يعيشون في الأرياف والبوادي العاملين في الزراعة في دول الهامش بحسب تقرير آخر للبنك الدولي. وهكذا صار رأسماليو الغرب واحتكاراتهم الخبيثة السامة مصاصي دماء وغذاء شعوب العالم والسبب الرئيسي في إفقار وتجويع البشر.

وكنموذج للانعكاسات المدمرة لسياسات الزراعة التصديرية الحالة المغربية، وقس عليها باقي دويلات الهامش القائمة في بلاد المسلمين في الشمال الأفريقي (الجزائر، تونس، مصر)، فقد نهج النظام بالمغرب منذ ستينات القرن الماضي سياسة تعميق التبعية الغذائية والالتصاق بذيل السوق الرأسمالية الغربية وبنوكها وشركاتها، وكان تلميذا عميلا نجيبا في الاستجابة لمشاريع وبرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بداية الستينات والمتمحورة حول ضرورة اعتماد المغرب على الزراعة التصديرية (التسويقية كما يحلو للنظام تسميتها) كركيزة للإنتاج الزراعي وكأساس للنموذج التنموي للبلاد، وكان تمويل هذه السياسات الخبيثة السامة عبر قروض واستدانة مفرطة من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الغربية، وتولى النظام تنفيذ المشاريع والبرامج الرأسمالية وأخذت أسماء وأشكالاً عدة (المخططات الخماسية، إعادة هيكلة الاقتصاد، تقويم وتصحيح الاقتصاد، الانفتاح الاقتصادي، المخطط الأخضر، البرنامج التنموي الجديد، الجيل الأخضر) والغاية واحدة لا تتعدد وهي توظيف الدولة ومقدرات البلد لخدمة الرأسمالية الغربية. ثم كانت التحولات الكبرى التي عرفتها الرأسمالية الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور مفهوم الليبرالية الجديدة وعولمتها، ولمواكبة الصيرورة الرأسمالية الغربية في نسختها المعدلة تم رسم الخط الرأسمالي الجديد للنظام بالمغرب، ورسمت له الرأسمالية الغربية عبر البنك الدولي النهج الجديد لسياسة الاقتصاد وتحديد القطاع الزراعي، ولقد تنامى وتعاضم دور البنك الدولي في سياسة البلد في العقود الثلاثة الأخيرة وباتت كل السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي من رؤيته وتصميمه، وكان من مخططاته مخطط المغرب الأخضر الذي تبناه النظام بالمغرب وأعلن القصر عن انطلاقه سنة ٢٠٠٨، وقد أشرف على تصميمه مكتب ماكنزي الأمريكي في خريف ٢٠٠٧ عبر إنجاز دراسة استراتيجية قدمت لوزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية مقابل ٢٤ مليون دولار، وقد رسم المخطط الأخضر السياسة الزراعية للمغرب للفترة ما بين ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨، وارتكز هذا

المخطط على سياسة ليبرالية واضحة المعالم، هي التركيز على الفلاحة المتجهة نحو التصدير بغية تسريع إدماج الإنتاج الزراعي المحلي ومعه غذاء أهل البلد في السوق الرأسمالية الغربية، عبر توفير شروط الاستغلال الرأسمالي بضمانات من النظام المتواطئ وتحفيزات مالية وجمركية فائقة السخاء لفائدة كبريات الاحتكارات الرأسمالية الغربية، والغاية منه هو تكريس الزراعة التصديرية وتوسعتها ومضاعفة إنتاجها (خمسة أضعاف) كسياسة ثابتة قارة للقطاع الزراعي بالمغرب، وانخرط البنك الدولي في تسييرها وإدارتها وذلك ما أثبتته الوثيقة الصادرة عن البنك الدولي كتقرير (برنامج المغرب للزراعة الرقمية والذكية مناخيا ١٧٠٤١٩ ب)، عبر سلسلة القروض المخصصة للمخطط الأخضر لزيادة حجم منتوجات الزراعة التصديرية (الحمضيات، الزيتون، الفواكه الحمراء...)، إنشاء وتحديث أسواق الجملة والمسالخ وسلاسل البيع الكبرى لرفع مبيعات الإنتاج الرأسمالي الزراعي، توسعة مشاريع الري وتقنية المياه للضيعات المرتبطة بشبكات التصدير.

ولضمان تزويد الأسواق الأوروبية والعالمية بالمنتجات الزراعية اعتمدت سياسة مائية ضارة وسامة موجهة بالأساس للضيعات المرتبطة بالزراعة التصديرية، وذلك بتوجيه السدود لري هذه الضيعات ومن خلال إعادة تجهيز عدة شبكات هيدروليكية لهذا الغرض، كما جرى دعم هذه المناطق بسدود جديدة منها على سبيل المثال لا الحصر سد "خروفة" لدعم سد وادي المخازن بسهل اللوكوس، وأيضا سد "قدوسة" بمنطقة بوذنيب بالجنوب الشرقي لتجهيز مساحة ٥٠٠٠ هكتار لزراعة نخيل التمر المعدل جينيا، أما في منطقة سوس ماسة فقد جرى الاعتماد على تحلية ماء البحر إجباريا بعد نفاذ الثروات المائية بالمنطقة بعد استنزافها في إنتاج الفواكه الحمراء المعدة للتصدير (شديدة الاستهلاك للمياه في منطقة شبه صحراوية)، هذه التحلية لماء البحر التي رصدت لها ميزانية أولية بمبلغ ١٥٠ مليار درهم من المالية العمومية خدمة للإنتاج الزراعي المخصص للتصدير. وقد شجع مخطط المغرب الأخضر على حفر الآبار والثقوب المائية بتقديم تحفيزات مالية، ناهيك عن الفوضى التي يعرفها هذا القطاع حيث يوجد حوالي ٩١% من الآبار دون ترخيص، لخدمة الضيعات الكبرى المرتبطة بالإنتاج الرأسمالي الغربي، ورغم إحداث مقترح قانون لتجريم حفر وإحداث الثقوب المائية فكان المستهدف هم صغار المزارعين والزراعة المحلية.

واستفحلت الكارثة الزراعية للبلد واستشرى شر المخطط الأخضر عبر تحويل الأراضي المخصصة للحبوب (الغذاء الأساسي والرئيسي لأهل البلد إذ إن متوسط الاستهلاك السنوي من هذه المادة يقارب ٢٠٠ كلغ للفرد في السنة، أي ما يمثل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، حيث يعتبر الخبز أهم مكون لغذاء أهل المغرب) إلى إنتاج حاجات السوق الرأسمالية من خضروات وفواكه وثمار ونباتات عطرية مستنزفة للتربة والمياه. وتم اقتطاع أراض جديدة وتخصيصها للتصدير الزراعي، وتم انتزاع أراضي الجموع من أصحابها وتحويلها لضيعات الزراعة التصديرية، وتم تشجيع الاستثمار الخاص عبر حوافز (مالية وإعفاءات وتخفيضات ضريبية) في الزراعة التصديرية، وتم رفع القيود القانونية والإدارية وفتح باب ملكية الأراضي الزراعية أمام الرأسماليين الغربيين (خدمة للاحتكار الرأسمالي الزراعي). وبالحدوث عن الكارثة الزراعية فآخر فصولها زراعة فاكهة الأفوكادو المعدة للتصدير وهي من آخر بوائق ومصائب المخطط الأخضر، ففي دراسة نشرتها مجلة "هيدرولوجيا وعلوم نظام الأرض" العلمية خلُصت أن إنتاج كيلوغرام واحد من الأفوكادو يتطلب ما يناهز ٢٠٠٠ لتر من الماء. وقد استمر زحف زراعة هذه الكارثة وتضاعف إنتاجها من ٤٥ ألف طن التي استنزفت أكثر من ٤٠ مليار لتر من الماء سنة ٢٠٢٢ إلى ٨٠ ألف طن لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ وبحر المياه التي استنزفتها (الأرقام المعتمدة هي لدراسة داخلية اعتمدت استهلاك كيلوغرام واحد من الأفوكادو قرابة ١٠٠٠ لتر). ثم تتالت المصائب فبوائق هذا النظام البائس تأتي تباعا، موجة الغلاء الفاحش الذي تعرفه المنتجات الفلاحية، من خضر وفواكه ولحوم حمراء وبيض وسمك ومواد غذائية أساسية كالسكر والزيت والشاي

والطحين والقطاني... وانقراض مجموعة من المنتجات المحلية كالسلالات الحيوانية للبلد من أبقار وأغنام وماعز، وانقراض أصناف الحبوب التي كانت متداولة بين الفلاحين الصغار، وزاد من حجم الخراب الذي تشهده زراعة البلد اعتماد هذه المخططات الخبيثة السامة على البذور الدخيلة المعدلة وراثيا المهجنة، وهذه الأصناف من البذور المعدلة المستوردة غير ملائمة لبيئة ومناخ البلد ما أدى إلى مضاعفة هشاشة المحاصيل وزاد من خطر انتشار الأمراض والحشرات الضارة مثل سوسة الأغصان التي هاجمت أشجار الزيتون مؤخرا. وتحول المخطط الأخضر إلى أسود كالح أهلك الزرع والضرع، وحول البادية لفضاء للبطالة والعطالة والفقر والهشاشة والجفاف والتصحر. كشف والي بنك المغرب في تقريره السنوي لسنة ٢٠٢٤ أن الفلاحة سجلت خسارة جديدة قدرها ٢٠٢ ألف منصب شغل، وتراجع واقع الشغل بالمناطق القروية بواقع ١٩٨ ألف وبلغت عطالة الشباب بشكل عام أزيد من ٢٠%، وكان هذا المخطط المشؤوم سببا مباشرا في تهجير ١٥٠ ألف شخص من الوسط القروي كل عام في اتجاه المجهول، وعمق المخطط إفقار المزارعين الصغار وألجأهم إلى كراء أراضيهم أو بيعها لشبكات التصدير، كما دفع بالنظام البائس لتسول القمح والشعير والزيتون الرديئة من أسواق أوروبا وكندا وأمريكا، وتسول البقر والجاموس العفن من حظائر أمريكا اللاتينية، وتسول القروض من صندوق النقد الدولي لتغطية احتياجاته وعجزه المالي المتفاقم، بعد أن عرف الميزان التجاري عجزا رهيبا بسبب استيراد المواد الفلاحية والحيوانية، وتحولت زراعة المغرب إلى زراعة تصديرية وظيفية ومضيفة للإنتاج الزراعي الرأسمالي الغربي على حساب قوت وطعام أهل البلد وفقدهم وجوعهم.

وكانك بهذا النظام البائس معمل لصناعة المآسي ما انتهى بعد من هلاك الزرع والضرع حتى انتقل لحوت وسمك أهل البلد وعظيم خيرات بحارهم فأهلكها وأهلكها هي الأخرى عبر برنامج لعين من تصميم الرأسمالية الغربية مخطط "اليوتيس" للصيد البحري الذي أعلن عنه القصر وتبناه وأنفذه النظام سنة ٢٠٠٩، وكانت غايته الخبيثة السامة كذلك هي تحويل إنتاج الصيد البحري من غذاء لأهل البلد واستهلاك داخلي إلى منتج للتصدير وربطه بالسوق الرأسمالية مع تمكين الاحتكارات الرأسمالية الغربية عبر أساطيلها البحرية الضخمة وشركات تصنيعها لمنتجات البحر من استغلال واستنزاف بحار المغرب ونهب ثروته البحرية، فقد ففز حجم الصادرات السمكية من ٣٦,٥% من كمية الأسماك المصطادة سنة ٢٠٠٥ إلى ما يناهز ٦١% سنة ٢٠٢٠، وبذلك تضاعف حجم الأسماك الموجهة للتصدير خلال ١٥ سنة الأخيرة ليقفز من ٤٤٠ ألف طن إلى ٨٨٣ ألف طن لسنة ٢٠٢٣ بحسب أرقام وزارة الفلاحة والصيد البحري. والمفجع خلال هذه المدة هو ارتفاع الصادرات بوتيرة مفرزة للغاية تنبئ عن عظم الكارثة، فقد كانت كميات السمك المصدر تتزايد بمعدل نمو سنوي هائل بلغ ٦,٦% وكان يفوق بكثير مستوى تزايد المحصول السمكي الإجمالي المصطاد الذي لا يتجاوز ٢,٧% سنويا.

ونظام التصدير المكثف للإنتاج البحري، هو جزء من نظام الاحتكار الرأسمالي للصيد البحري بواسطة الأساطيل البحرية الرأسمالية الضخمة وشركاتها (الأوروبية، الروسية، واليابانية)، ولقد مكن النظام المتواطئ الصناعة البحرية الرأسمالية التصديرية من الولوج المباشر إلى المصايد الرئيسية للأسماك بالبلد عن طريق حصولها على رخص الصيد، كما استولت أيضاً على حصص صيد أكبر بأغنى منطقة صيد بالمغرب (المنطقة الجنوبية المسماة "المنطقة س")، هذه الرخص الاستثنائية مكنت رأسماليي الصناعات التصديرية للسمك من وضع اليد على الثروة البحرية للبلد عن طريق استبعاد بواخر الصيد الساحلي للصيادين المحليين من ولوج أغنى منطقة للصيد ببلدهم، بل خدمة للإنتاج البحري الرأسمالي واحتكاراته جرى إجبار أسطول الصيد الساحلي (الإنتاج المحلي من صنف السردين) على تخصيص نصف محاصيله لمصانع الشركات الرأسمالية لتحويل السمك وتصديره، وهذا النزيف البحري ما كان ليكون إلا على حساب قوت أهل البلد من إنتاج بحارهم، فالمغرب يعد في

قائمة البلدان الأقل عرضاً للأسماك الموجهة للاستهلاك المحلي فقط بمعدل ١٢,٤ كيلوغراماً للفرد في السنة (من أرذل المنتج ومن أجنس الأنواع)، في حين يبلغ هذا العرض بالنسبة للبلدان الغربية ٢٦,٨ كيلوغراماً للفرد في السنة (من أجنس الأنواع)، والمفارقة المؤلمة هي في عظيم مساحة الشاطئ البحري بالمغرب والذي يغطي ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وثروته البحرية العظيمة (طول الساحل البحري المغربي أكثر من ٣٥٠٠ كلم، وبه ما يزيد عن ٥٠٠ صنف من الحوت والسماك يجعل المغرب يحتل المرتبة الأولى أفريقياً و١٣ عالمياً، والمفارقة الصادمة أن المعروض منها لأهل البلد في السوق المحلية تحسب أصنافه بعدد أصابع اليد ومن أرذل الأنواع)، فكل هذا الغنى من ثروة البحر يقابله مستوى استهلاك للسماك في البلدان الشمالية الغربية المتكثرة والمستغلة لصيدنا البحري أعلى من مستوى استهلاكنا المحلي بأكثر من الضعف، عطفاً عن إفقار صيادي وأصحاب المراكب الصغرى من أهل البلد المحرومين من الصيد في أعالي بحارهم الغنية بالأسماك ثم القيود على صيدهم الساحلي عبر إجراءات الرخص وتحديد المناطق الجغرافية للصيد والمنع القسري من الصيد تحت ذريعة وخديعة "فترة الراحة البيولوجية للأسماك" والتي تدوم أشهراً، وكمثال فاضح اقتصر الترخيص بالصيد بمنطقة الصيد الجنوبية الغنية لبواخر الصيد الساحلي المحلي على ٧٠ باخرة في السنة، وذلك بالتناوب بين مجموع الأسطول المحلي المتخصص في صيد الأسماك السطحية الصغيرة البالغ حالياً أكثر من ٤٩٠ باخرة (معظمها بواخر صغيرة تعتمد الصيد التقليدي)، وهكذا استحوذ الأسطول الشمالي الغربي المجهز بكل تقنيات الصيد المستنزفة لثروات البحر باستغلال المنطقة الجنوبية الغنية، وهكذا تمكنت الاحتكارات الشمالية للصناعات التصديرية للسماك من وضع اليد على الثروات البحرية للبلد، المصيبة أنها لا تقتصر على النهب الشمالي لثروات بحارنا وانتزاع إنتاج صيدنا البحري من نطاق الاستهلاك المحلي وغذاء أهل البلد، وإنما تعداها إلى الإضرار البليغ بطبيعة البحر وبيئته والإخلال بأنظمتها التي يتوالد ويتكاثر السمك في ظلها وحصيلتها الكارثية استنزاف حاد لثروة بحارنا التي تنذر بتصحّر بحري (بحار بلا سمك).

ثم استمر النظام البائس على نهجه السياسي المشؤوم في تكرار واجترار السياسات الخبيثة السامة للشمالية الغربية، فقد أصدر البنك الدولي مذكرة اقتصادية للمغرب سنة ٢٠١٧ تحت عنوان "المغرب في أفق ٢٠٤٠ - الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي"، وقد رسمت المذكرة الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية للبلاد وكعادة النظام في استجابته التامة للشمالية الغربية فقد تم الإعلان بعدها عن النموذج التنموي الجديد وتم إحداث اللجنة الخاصة به سنة ٢٠١٩ والتي عينها القصر لترجمة مشاريع البنك الدولي إلى سياسيات تنفذها الحكومة، وأعلن كذلك القصر سنة ٢٠٢٠ عن "استراتيجية الجيل الأخضر ٢٠٢٠-٢٠٣٠" وهي نسخة البنك الدولي المعدلة المحينة للمخطط الأخضر الذي استنفد أغراضه، ويسعى المخطط الجديد "الجيل الأخضر" إلى تعميق الالتحام والالتصاق التام للقطاع الزراعي للبلد بالإنتاج الزراعي الشمالي واحتكاراته، فالجيل الأخضر هو تكريس وتعميق للزراعة التصديرية عبر دعمها بالتكنولوجيا الرقمية لمضاعفة الإنتاج الموجه للتصدير، ما اصطلاح عليه البنك الدولي بالتحول الرقمي للزراعة عبر تصوير الضيعات عبر الأقمار الاصطناعية ومتابعة الدورة الإنتاجية مباشرة من طرف الاحتكارات الشمالية، واعتماد تقنيات الإنترنت والهواتف المحمولة وشبكات إنترنت الأشياء (الآليات والأدوات التي يمكن تفعيلها والتحكم بها عبر الإنترنت دون التدخل المباشر للبشر)، واعتماد منصات التجارة الإلكترونية للأغذية عبر قواعد البيانات، ونظام رقمي لمراقبة المحاصيل، ونظام معلومات لأسعار المنتجات الزراعية، والسجل الزراعي المحلي، واعتماد القطاع المصري الديناميكي الذي يقدم الحلول الرقمية للمعاملات المالية. وبناء عليه تم وضع خطة المغرب الرقمي ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى رقمنة ٥٠% من الإجراءات الإدارية وربط ٢٠% من الشركات

رقميا (الشركات المرتبطة بالسوق الرأسمالية وشبكات التصدير). ما يعني انكشافاً تاماً للقطاع الزراعي المحلي أمام الوحش الرأسمالي، فباعتقاد الحلول الرقمية التي تقدمها الاحتكارات الرأسمالية كأساليب ووسائل جديدة لإدارة القطاع الزراعي تكون الرأسمالية الغربية قد أحكمت قبضتها على زراعة البلد وغذاء أهله، فالرقمنة هي الأسلوب الاستعماري المبتكر لتعزيز سيطرة وهيمنة الاحتكارات الرأسمالية الغربية على زراعة العالم، فبعد الاحتكار المالي والصناعي والزراعي نشهد الاحتكار الرقمي عبر العولمة الرقمية.

وحصاد الكارثة ينبئ عن حجم الخراب، فعلى مدى السنوات العشر الماضية استمر مؤشر النمو في الهبوط ومعدلات البطالة في الارتفاع وبلغت المديونية أرقاما فلكية وتفاقت أزمة الاقتصاد واحتد تدهور معيشة الناس وأصبح الغلاء الفاحش كابوس وفرع الناس. فتحول المغرب إلى بلد مفلس ومن أكبر الدول العربية والأفريقية مديونية، فقد تجاوزت مديونته سقف ١٠٠ مليار دولار وبمعدل زيادة سنوية ١٠%، فقد نقل تقرير بلومبرغ أن دين الخزينة المغربي وصل إلى ١٠٠٥ مليار درهم في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ مقابل ٩٠٥,٥ مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي أي بزيادة قدرها ١٠٠ مليار درهم خلال ١٢ شهرا، وهي زيادة رهيبه مفزعة، ولقد سجلت السنوات العشر الأخيرة غرق النظام في مستنقع الديون وسقوطه في هاوية الإفلاس، وكان من تبعات هذه المديونية الفلكية إملاءات المؤسسات المالية الغربية والخنوع التام للرأسمالية الغربية، عبر نهج سياسة ما سمي بالتقشف (تمكين الرأسمالية الغربية من الثروة على حساب فقر وإفقار الناس)، وكان من إجراءات هذه السياسة الخبيثة السامة تخفيض وتقليص نفقات التدبير والتسيير لأساسيات المجتمع، تسريح موظفي وعمال وأجراء القطاع العام وتخفيض الأجور ورفع سن التقاعد مع رفع حجم الاقتطاعات الضريبية من الأجور، رفع الدعم عن المواد الأساسية لمعيشة الناس (القمح، السكر، الزيت، المحروقات...)، تحرير الأسعار وتركها فريسة للسوق الرأسمالية وأرباح وحشها وغلائها الأسود الفاحش، تحرير التجارة خدمة للرأسمالية الغربية وضرب التجارة المحلية، خصخصة القطاعات العمومية والمرافق العامة (التعليم، الصحة، النقل...) وتحميل الناس الأعباء والتكاليف الباهظة للتعليم والتداوي والنقل، كما أصبحت خدمة الدين (الربا المترتب عليه) تستنزف سنويا أكثر من ميزانتي التعليم والصحة مجتمعتين، وبات الجزء الأكبر من مداخيل الدولة يعتمد على الضرائب والاقتراض، فبحسب مشروع ميزانية الدولة لسنة ٢٠٢٤ والتي قدرت بمبلغ ٣١١ مليار درهم منها ٢٤٥ مليار درهم مصدرها الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ونتيجة هذه الأوضاع المأساوية استفحل الفقر واستشرى وزاد من خزي سياسة النظام أن جمع على الناس الفقر والضريبة ما أسفر عن غلاء فاحش منهك وغول جباية مفترس وهاوية إفلاس سحيقة لنظام فاشل مفلس!

هذا نموذج ومثال فاضح للدمار والخراب الذي أنتجته الجاهلية الرأسمالية واحتكاراتها الخبيثة السامة بتواطؤ تام مع الأنظمة العميلة لدول الهامش في بلاد المسلمين، فهذا الفقر الأسود والأزمات الطاحنة والإفلاس والخراب هو الحصاد الخبيث السام لرأسمالية الغرب القاتلة، فهذه الجاهلية الرأسمالية التي ملأت الأرض بالخبائث والأرزاء والعذابات والمآسي الإنسانية لن تنتهي من أمر البشر حتى يكون حرضا أو يكون من الهالكين.

وقد آن وحن الخروج من هذا التيه، والانفكاك عن ضلالات الغرب وظلمات كفره وجاهلية رأسماليته، آن وحن لكم معشر المسلمين إنقاذ أنفسكم والبشرية من هذا السحق الحضاري والتيه المضل والركام الثقيل، فأنتم أصحاب الرسالة والشهادة، وحقيقة الله في خلقه وخاتمة وحيه، فأنتم النور في آخر النفق المظلم وأنتم ذلك المغتسل البارد والشراب بعد تيه المسير في بيداء الغرب.

فما لهذا العالم المنكوب الشقي البائس إلا أنتم لإخراجه من حيرته وضلاله وشقائه، ولن يكون إلا باسترجاع سلطانكم المغصوب من الغرب وأذنا به أولاً وتحطيم أصنامهم وأوثانهم ونسف باطل فلسفتهم ومنظومتهم وأنظمتهم، وتحكيم شرع ربكم بإقامة أمر إسلامكم ببيعة رجل منكم يُحْكِمُ فيكم كتاب الله سبحانه وسنة نبيكم ﷺ، فيعيد فيكم سيرة الصحب الكرام الراشدين؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة، تقام بها أحكام القرآن بعد هجر وتحي بها سنة المصطفى الهادي ﷺ بعد موات، وتستأنفوا بها حياتكم الإسلامية بعد انقطاع طال أمده، وتحملوا دعوة الإسلام العظيم هداية للعالمين، فتصلوا الأرض بالسماء ليرضى عنكم رب الأرض والسماء.

فلنور الله ندعوكم فاستجيبوا وأجيبوا ففيه خلاصكم ونجاتكم.

﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مناجي محمد